الى ما يجوز ان ينظر منه الى ذوات محارمه واما ان يأمن ذلك
اذا اراد الشراء وان خاف لم يشتر لما روى عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما مر على جارية تباع في السوق فضرب يده على
صدرها وقال اشتروها فانها رخيصة ورأى عمر رضي الله عنه
جارية منقنعة فقال ألق عنك الحمار يا دفار واتشبهين بالحرائر
والخصي في النظر الى الاجنبية كالمحل لعموم النص ولا يجوز
للمملوك ان ينظر الى سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر
اليه منها **لقوله تعالى** الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم وليست
السيدة زوجة للعبد ولا مملوكة له ولا يأس بان يعزل من
امته من غير اذنها ويزوجها لانه لا حق للامة
فيه وللحرة فيها حق **فصل** ويكره الاحتكار في
اقوات الادميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار
باهله **لقوله** عليه السلام المحتكر ملعون ومن احتكر غلة
ضيعة او ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر لانه لا يستضر به
الناس ولم يتعلق به حقهم ولا ينبغي للسلطان ان يسعر
على الناس فان النبي صلى الله عليه وسلم حين قيل له الا تسعر
لنا فقال المسعر هو الله ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة
لانه تقوية على الفتنة ولا يأس ببيع العصير ممن يعلم انه
انه يتخذه خمرا لانه يصلح لامور شتى فيبقى الفساد الى اختياره

اى مجلوبه

ع الغض والعصير

كتاب اللقيط

اللقيط حر ونفقته في بيت
المال كذا روي عن عمر رضي الله عنه فان التقطه رجل
لم يكن لغيره ان يأخذه من يده لانه اختص به يدا بالسبق
فان ادعى مدع انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو
الصدق وان ادعاه اثنان وصف احدهما علامة في جسده
فهو اولى لانه يغلب على الظن انه الوالد واذا وجد في مصر
من امصار المسلمين او في قرية من قراهم فادعى ذمي انه
ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما تبعا للدار وفي رواية
يكون ذميا تبعا للوالد والاصح ان الاسلام يرجح فان وجد
في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة او في كنيسة كان ذميا
باعتبار الواحد والجمع جميعا ومن ادعى ان اللقيط عبده
لم يقبل منه لانه حر بالاصل الا ان يقيم البينة انه عبده
فان ادعى عبد انه ابنه ثبت نسبه منه وكان حرا
لانه صار ظاهرا وكما يبطل حريته بهذا الظاهر ولا
ابن عبد لا يكون عبدا الا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية
والعبودية فان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو
له بشهادة الظاهر ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه
في مال اللقيط لعدم الولاية ويجوز ان ينتصب الهبة له ويسلمه
في صناعة او يؤاجره لانها تصرفات نافعة فخصة

ح وفي رواية الحاكم يكون

ح يكون

Copyright © King Saud University